بيت الزكاة – الكويت

البنك الإسلامي للتنمية

الدروس المستفادة من الأزمة المالية

العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة

الدكتور / أشرف محمد دوابه

رئيس قسم العلوم الإدارية والمالية

كلية المجتمع – جامعة الشارقة

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار

الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة

٢٩-٣٠ مارس ٢٠١٠م - بيروت

الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية
والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة

الدكتور / أشرف محمد دوابه

رئيس قسم العلوم الإدارية والمالية

كلية المجتمع – جامعة الشارقة

الملخص

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي ، وقد تحولت تلك الأزمة إلى طاعون مالي لم ينجو من ويلاته أحد ، فانتشر ذلك الطاعون المالي ، وإن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى تبعا لدرجة تأثرها بالأزمة، وأصبحت تبعاته من : خسائر، وإفلاس، وبطالة، وهبوط بورصات، وتقلب وتراجع أسعار، وفقر، وركود وكساد تضرب الاقتصاد العالمي في صميمه.

وتعتمد مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات ، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة وفقا لمصارفها الشرعية. والخسائر الناشئة عن الأزمة المالية تؤثر بطبيعتها على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات وهو ما يؤثر على قيمة وعاء الزكاة بالانخفاض، بل ويزيد من الفئة المستحقة للزكاة ، وتلك الإشكالية تبرز مدى أهمية الدور الملقى على عاتق مؤسسات الزكاة في الحاضر والمستقبل، من خلال تفاعلها مع تلك الأزمة بالاستفادة من فرصها ، وحسن التعامل مخاطرها.

مقدمة :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه .. وبعد :

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي ، وقد نشأت تلك الأزمة في صميم النظام المالي، واشتعلت شرارتها في سوق المساكن الأمريكية ولكن جذورها أكثر عمقا. فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي خلال العقود الأخيرة، وأصبح الاقتصاد المالي قائما على المقامرة ، وخلق النقود ، وهرم مقلوب من الديون يفوق الثروات بلا حدود.

وقد تحولت تلك الأزمة المالية إلى طاعون مالي لم ينجو من ويلاته أحد ، فانتشر ذلك الطاعون المالي ، وإن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى تبعا لدرجة تأثرها بالأزمة، وأصبحت تبعاته من : خسائر، وإفلاس، وبطالة، وهبوط بورصات، وتقلب وتراجع أسعار، وفقر، وركود وكساد تضرب الاقتصاد العالمي في صميمه.

مشكلة البحث :

تعتمد مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات ، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة وفقا لمصارفها الشرعية. والخسائر الناشئة عن الأزمة المالية العالمية تؤثر بطبيعتها على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات ، وهو ما يؤثر على قيمة وعاء الزكاة بالانخفاض، بل ويزيد من الفئة المستحقة للزكاة ، وتلك الاشكالية تبرز مدى أهمية الدور الملقى على عاتق مؤسسات الزكاة للتعامل مع تلك الأزمة.

فروض البحث :

تأسيسا على مشكلة البحث فإن البحث يسعى إلى اختبار مدى صحة الفرض التالي :

يمكن لمؤسسات الزكاة الاستفادة من فرص الأزمة المالية العالمية ، وحسن إدارة مخاطرها.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١ - التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية، والدروس المستفادة منها.

٢- التعرف على مستقبل مؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية، ومدى قدرتها على الاستفادة من فرصها ، وحسن إدارة مخاطرها.

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث من خلال تعرضه للأزمة المالية العالمية ، وما بها من دروس مستفادة، يمكن البناء عليها لتحديد مستقبل العمل الخيري خاصة لمؤسسات الزكاة، التي تأثرت سلبيا بتلك الأزمة، وهو ما يتطلب إدارة ما ينشأ عن تلك الأزمة من مخاطر، والاستفادة بما تتضمنه من فرص ، بما يحقق أهداف العمل الخيري واستمراريته.

منهج البحث :

من أجل اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه فقد اعتمد البحث على المنهجين التاليين :

١- **المنهج الاستقرائي** : وذلك من خلال استقراء الأزمة المالية العالمية ، وأسبابها ، وآثارها، خاصة على مؤسسات الزكاة .

٢- **المنهج الاستنباطي** : وذلك من خلال استنباط الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وإدارة مخاطرها، وتحديد الفرص التي يمكن أن تولد من رحمها، لتدعيم واستمرارية العمل الخيري بكفاءة وفعالية في الوقت الحالي وفي المستقبل.

خطة البحث :

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث يتبعهم خاتمة. يتناول المبحث الأول الأزمة المالية العالمية بين المفهوم والدروس، ويتناول المبحث الثاني والأخير الرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية ، وينتهي البحث بخاتمة تتناول أهم ما توصل إليه، والله من وراء القصد، وهو سبحانه الموفق والمستعان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. أشرف محمد دوابه

www.drdawaba.com
drdawaba@homtail.com

تحريرا في : الجمعة ١١ من ذي القعدة ١٤٣٠هـ.

الموافق ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩م

المبحث الأول

الأزمة المالية العالمية بين المفهوم والدروس

أولا / مفهوم الأزمة المالية العالمية :

الأزمة في اللغة العربية تعني الشدة والقحط، ويقال أزمت السنة أي اشتد قحطها[١]. وفي اللغة الإنجليزية يعرف قاموس ويبستر(WEBSTER) الأزمة على أنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوأ، ويعرفها قاموس أميركان هيرتيج (AMERICAN HERITAGE) بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغييرا حاسما متوقعا[٢]. كما يعرفها قاموس أكسفورد (OXFORD)، بأنها نقطة تحول في تطور ما، ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد[٣].

وفي اللغة الفرنسية يعرف قاموس (LAROUSSE) الأزمة بأنها ظرف في غاية الصعوبة في حياة فرد أو مجموعة أثناء سير نشاط معين، كما عرفها أيضا بأنها حالة تتسم باضطراب واختلال عميق جدا[٤].

ومصطلح الأزمة في اللغة الصينية يتكون من حرفين(wet-ji) يدل الجزء الأول على الخطر ، ويدل الثاني على الفرصة[٥].

وبذلك نجد أن معاجم اللغات تتفق على أن الأزمة تكشف عن وجود صعوبة وشدة في الموقف، وترى اللغة الصينية أنها خطر وفرصة في آن واحد.

أما مفهوم الأزمة اصطلاحا فقد عرفتها دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها : حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال[٦]. وهى لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن[٧].

---

١ - انظر، الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، ، القاهرة،، بدون تاريخ نشر، ص١٥، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص١٥.

٢ - عثمان محمد العربي، اتصالات الأزمة، مسح وتقييم للتطورات النظرية فيها، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، القاهرة، أبريل، ١٩٩٩م، ص٩٨.

٣ - Oxford university press, printed in china,٢٠٠٦, p ٣٩

٤ - Grand Usuel Larousse , dictionnaire encyclopédique, Paris. Larousse, ١٩٩٧, p٣٣.

٥- د. سيد الهواري، الموجز في إدارة الأزمات، ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٣، (بتصرف).

وهذا المفهوم يتفق مع المعنى اللغوي للأزمة ، من وجود الشدة والقحط، كما يعكسه واقع الأزمة المالية العالمية - التي انفجرت أساسا بفعل المدمرات الثلاث : الربا ، وبيع الديون، والمقامرة[٨] - من وجود قحط وشدة في الأموال نتيجة الخلل في منح الائتمان العقاري وتعثر المدينين .

بالإضافة إلى وجود تباين كبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أو الورقي ، فمعدل نمو وتراكم الديون يتجاوز أضعاف مضاعفة نمو وتراكم الثروات، كما أن نمو خدمة الديون يتزايد بصورة تتجاوز أضعاف مضاعفة نمو الدخول. والأزمة إن كانت تمثل تهديدا ، فإنه يمكن أن يولد من رحمها فرصا إذا تم إحسان استغلالها، وهي تجمع في طياتها دروسا وعبر.

ثانيا / الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية :

لكل حدث عبرة وعظة ودروسا مستفادة، ينبغي لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يعيها ويستفيد منها. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن العديد من الدروس المستفادة التي يمكن إجمالها فيما يلي :

١- الربا تخبط ومحق وإعلان حرب :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمرة الربا من تخبط ومحق وحرب من الله ورسوله على المرابين مصداقا لقوله تعالى :

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[٩].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾[١٠] .

٦- عباس رشيد العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م،ص١٦.

٧- Allan Manning, Strategic Management of Crises in Small and Medium Business, thesis presented in partial fulfillment of the requirements of the Degree of Doctor of Business Administration, School of Management Faculty of Business and Law ,Victoria University of Technology Melbourne, Australia,٢٠٠٤ Available at: http://wallaby.vu.edu.au/adt-VVUT/uploads/approved/adt-VVUT٢٠٠٤١٢٢٣,١٢٠٥١٤/public/٠١front.pdf

٨- لمزيد من التفاصيل انظر للباحث ، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٩- البقرة / ٢٧٥- ٢٧٦.

١٠- البقرة / ٢٧٨- ٢٧٩.

فقد ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة ، حيث عمدت البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وفي مقدمتها بنوك الاستثمار التي لا تخضع لرقابة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على إغراء الأمريكيين بتملك العقارات بدلا من تأجيرها، وفي ظل سيادة الجشع Greed ونزوة الربحية ورغبة أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على مكافآت سخية من جراء الربحية قصيرة الأجل ، ونقل المخاطر إلى مؤسسات شراء الديون والتأمين تغاضت تلك المؤسسات عن السجل الائتماني للعميل ومدى مقدرته على السداد، ويسرت له تخفيض قيمة الأقساط في السنوات الأولى للاقتراض، وكان هذا دافعا أيضا للأمريكيين لشراء عقارات بغرض استثمارها في ظل تلك التسهيلات المصرفية وفي ظل تنامي الارتفاع في أسعار العقارات. بل عمد أصحاب العقارات المرهونة إلى رهن عقاراتهم المرهونة أصلا للحصول على قروض للاستثمار في شراء عقارات برهن عقاراتهم المرهونة أصلا رهنا آخر من الدرجة الثانية بل والثالثة نتيجة إعادة تقييم العقار لارتفاع سعره وبذلك انتشرت الرهون الأقل جودة Subprime. وقد بالغت البنوك الأمريكية في الإقراض العقاري حتى تجاوزت نسبته أكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموال الكثير من تلك البنوك ، وهو ما أدى إلى أضعاف مضاعفة من خلق النقود.

وفي ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة معوم (أي متغير) ، ومع الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤م، فقد انعكس هذا الارتفاع على تلك القروض حيث أدى إلى زيادة في أعبائها من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقا لسياسة سعر الفائدة المركبة. وهو ما أدى إلى زيادة في تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلا ، وترتب على ذلك قيام المؤسسات المالية المقرضة بالتنفيذ على الرهون العقارية ، مما أدى إلى فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة ، واندرج ذلك على سوق العقارات حيث أدى زيادة المعروض منها إلى انخفاض أسعارها، وهو الأمر الذي زاد من مخاطر تلك القروض العقارية وأدى بالعديد من العملاء المنتظمين إلى التوقف عن السداد أيضا ، حيث أن ما تبقي من أقساط على عقارهم أصبح يفوق بكثير القيمة الحالية للعقار نتيجة الانخفاض في الأسعار.

لقد كان الربا وما تبعه من رهن المرهون[١١] الذي تحرمهما شريعة الإسلام فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها مما دفع بالغرب إلى العودة للفائدة الصفرية أو شبه الصفرية، حتى أن البنك المركزي لزعيمة الرأسمالية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية خفض سعر الفائدة أكثر من مرة ليتراوح حاليا "ما بين صفر و ٠,٢٥%"[١٢].

٢- القمار دمار :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمرة المقامرة التي هي من حبائل الشيطان، قال تعالي : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[١٣].

فقد كانت المقامرة من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية، حيث جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترض ممثلا في مشترى العقار في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم مؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد، وتحصل شركة التأمين على مستحقاتها.

وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم . وكان من نتيجة ذلك أن تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري في الولايات المتحدة وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة حتى أوشكا على الإفلاس ، و لم ينقذهما إلا تأميم الحكومة الأمريكية لهما.

كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المقامرات باسم المضاربات من خلال البيع على المكشوف ، والمشتقات المالية على الأوراق المالية سواء أكانت تلك الأوراق خاصة بالديون العقارية أم غيرها.

١١- الفقه الإسلامي يقرر أنه لو رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح ، ولو بإذن يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول ؛ لأن الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة ، وكذا إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنًا لا يجوز التصرف فيه ، فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن سقط حقه في الرهن ، وبالتالي يكون القرض خاليًا من الرهن.

١٢- انظر، موقع محيط ١٨= http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=٢٠٢١٦٣&pg

١٣- المائدة /٩٠-٩١.

والبيع على المكشوف يتم فيه بيع أوراق مالية لا يملكها البائع عند إتمام عملية البيع، ويتم التسليم الفعلي بواسطة أوراق مقترضة من سمساره ، ثم تشترى هذه الأوراق فيما بعد عندما تنخفض قيمتها السوقية عن القيمة التي سبق أن بيعت بها. وهذا النوع من المعاملات مرهون بتوقع البائع - وغالبا ما يكون مضاربا - انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية محل الصفقة. وإذا حدث العكس واتجهت الأسعار للارتفاع واقترب موعد التسليم ، فإن ذلك من شأنه أن يعرض المستثمر لخسائر فادحة لا يقوى عليها المستثمر العادي.

أما المشتقات المالية فتشتق قيمتها من قيمة الأصول موضوع العقود المتداولة في الأسواق المالية الحاضرة، فالأسواق الحاضرة وما يتداول بها من أصول مالية هي الأساس لكي تولد هذه المشتقات، وتقوم تلك المشتقات بصفة رئيسة على الاتجار في المخاطر ، وتتمثل أساسا في العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، إضافة إلى التوريق الذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات[١٤].

وإذا نظرنا إلى العالم وكأنه شركة واحدة نجد أن لدينا عائدات أو ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي ٦٠ تريليون دولار تدعمها أصول حقيقية تقدر بـ ٦٥ تريليون دولار، وأصول مالية تقدر بـ٧٠ تريليون دولار. وفي جانب الخصوم نجد أن موقف إجمالي المشتقات عالميا يزيد على الكدرليون Quadrillion دولار وهو رقم لم يتعود معظمنا على استخدامه. هذا قبل أن نأخذ في حسباننا مجالات الدين الخاص أو دين الشركات أو الحكومة. نتيجة لذلك نجد أن العالم عبارة عن مصرف استثماري تزايدت أصوله نتيجة عمليات الرفع المالي العديدة[١٥].

إن عقود المشتقات ما هي إلا مضيعة للوقت، فهى مقامرة على وقائع مغيبة، يخسر فيها طرف ويكسب فيها آخر، ولا يحدث فيها تسليم ولا قبض للسلع ولا دفع للثمن، وإنما تسوية عند التصفية لفروق يدفعها الخاسرون ويربحها الرابحون، عن طريق لجنة التسوية بالبورصة، وهى تفتك في نهاية المطاف لا بالمتعاملين فيها فحسب ، بل بالأسواق والاقتصاد معا ، وقد وصفها المستر وارن بوفت Warren Buffett وصفا دقيقا بقوله عنها:"إنها عبارة عن أسلحة دمار شامل"١٦ .

---

١٤ -لمزيد من التفاصيل انظر،للباحث، نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٥٧-٧٩.

١٥ - Toby Birch, The Role of Derivatives in Creating the Financial Crisis, Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics, Jeddah, ٥-٦ September ١٤٣٠, ٢٦-٢٧ August٢٠٠٩ , P٢٦..

١٦- Ignacio de la Torre,The role of derivatives in the credit crisis, Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics, Jeddah, ٥-٦ September ١٤٣٠, ٢٦-٢٧ August ٢٠٠٩,P٢.

من أجل ذلك فلا مكان للتعامل بالمشتقات المالية بصورتها الحالية في شريعة الإسلام، كما أن البيع على المكشوف هو نوع من المقامرة - أيضا - حيث يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده ، وبيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه التي حرمتهما شريعة الإسلام[١٧].

كما أن التأمين على أصل السند العقاري وعوائده مقابل التزام حامل السند بدفع أقساط محددة إلى شركة التأمين هو عقد محرم شرعا لاشتماله على غرر كثير، إضافة إلى اشتماله على القمار لارتباط التعويض بحدوث أمر معلق حدوثه على المصادفة والخطر المجرد ، كما أن مبادلة الأقساط بالتعويض عند حدوث الخطر يمثل مقابلة نقد مع نقد بالزيادة وهو ربا محرم شرعا، فضلا عن كون التأمين أصلا على سند في أصله وفوائده محرما[١٨].

وعودة نحو الطريق القويم،"فقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (وهى أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك) قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد"[١٩]. وهذا يتفق وبيع السلم في الشريعة الإسلامية وفقا لرأى المالكية. كما عمد العديد من الدول الغربية إلى إيقاف التعامل بالمشتقات لمدد زمنية تراوحت من دولة لأخرى ، ووضع قيود على التعامل بها.

٣- بيع الديون ضياع للأصول :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن مصير بيع الدين بالدين الذي حرمته شريعة الإسلام ، والذي أدى بدوره إلى تحول الأصول إلى هباء منثورا[٢٠].

١٧-لمزيد من التفاصيل انظر، للباحث ، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص١٣٢-١٣٣.

١٨- استحدث الفقه الإسلامي بديلا للتأمين التجاري وهو التأمين التعاوني القائم على مبدأ التكافل وليس بيع الغرر، حيث يجتمع من خلاله عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة، ويدفع كل منهم اشتراكا معينا دون انتظار مقابل معين ينتفع به، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه ضرر.

١٩-انظرموقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CB٧١F٧٣٣-B٠AB-٤٠١B-٩٢١٤-٤٧A٢٢F١٠٩٩٤.htm

٢٠- بيع الدين إما أن يكون لمن في ذمته الدين، أو لغير من عليه الدين، وفي كل من الحالين إما أن يباع الدين نقداً في الحال، أو نسيئة مؤجلاً. وبيع الدين نسيئة : هو ما يعرف ببيع الكالئ وهو بيع ممنوع شرعاً سواء أكان البيع للمدين، أم لغير المدين. أما بيع الدين نقداً في الحال : فإذا كان للمدين فإنه يجوز لأن المانع من صحة بيع الدين بالدين هو العجز عن التسليم، ولا حاجة إلى التسليم هنا، فما في ذمة المدين مسلم له. وإذا كان بيع الدين نقدا في الحال لغير المدين : فإنه لا يجوز وفقا لرأي الجمهور ، وأجازه المالكية بشروط خاصة تتمثل في : أن يعجل المشترى للمدين الثمن حتى لا يكون من باب بيع الكالئ بالكالئ، وأن يكون المدين حاضرا في بلد المشترى للدين حتى يعلم المشترى للدين حال المدين من عسر أو يسر، و أن يكون

فلم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية على التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء علي أصل واحد عن طريق المشتقات المالية Financial Derivatives التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض من خلال فقاعة التوريق أو التسنيد Securitization للديون العقارية ، والذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات.

والتوريق أو التسنيد يعني تجميع حزمة من القروض أو الديون المتشابهة ، ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل ، والمضمونة بأصول معينة ، من أجل بيعها أو حوالتها ، وإصدار أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول.

ويستوجب توريق الديون قيام البنك أو المؤسسة المالية منشئة الأصول بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون التي لديها والمدرة للدخل ، كالديون بضمان رهونات على اختلاف أنواعها، أو بيع هذه الديون مباشرة إلى مؤسسات مالية أخرى متخصصة في شراء الديون ، وعادة ما تحصل مؤسسات شراء الديون على خصم على قيمة هذه الديون ، ثم تقوم بتوريقها في صورة أوراق مالية.

وقد اعتمدت قروض الإسكان في الولايات المتحدة Home Mortgage على الرهن العقاري، وتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات مضمونة بتلك الأصول العقارية، وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وبذلك يعمل التوريق على إصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية فالبنك أو المؤسسة المالية المقرضة تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك أو المؤسسة المقرضة، ولكن البنك أو المؤسسة المقرضة تعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهكذا تولد المشتقات المالية موجات متتابعة من القروض

المدين مقرا بالدين فإذا كان منكرا له فلا يجوز بيع دينه ولو كان ثابتا بالبينة حسما للنزاعات ، و أن يباع الدين بغير جنسه أو بجنسه بشرط أن يكون مساويا له ، وألا يكون الدين نقدا والثمن نقدا وإن اختلف نوع النقود لاشتراط التقابض في صحة بيعها، وأن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه احترازا مما لو كان طعاما ،إذ لا يجوز بيعه قبل قبضه، وألا يكون بين المشترى والمدين عداوة، أو يقصد المشترى إعنات المدين والإضرار به. فإن وجدت تلك الشروط جاز بيع الدين وإن تخلف شرط منها منع البيع.

حيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهو ما فاقم من المخاطر ، حيث نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون ، مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من ٧٠ %.

و لم يقتصر التوريق على الديون العقارية فقط بل امتد ليشمل تحويل الحقوق المالية المستحقة التي تتدفق من مجموعة من الأصول المالية الأخرى، من قروض سيارات، ومستحقات بطاقات الائتمان، إلى أوراق مالية تكون مضمونة بتلك المجموعة من الأصول.

وهكذا تحول بيع الديون من خلال التوريق والمشتقات إلى فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها ، وقد كان الإسلام سباقا لمنع مثل هذا الانحراف المالي ، فالتوريق بصورته الراهنة ببيع محفظة القروض لغير من عليه الدين لا يجوز شرعا باتفاق الفقهاء فهو في حقيقته بيع كالئ بكالئ ، كما أن محفظة القروض تباع بأقل من قيمتها وهذا يقع في دائرة الربا المحرم.

٤- الأمانة وقاية :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن جشع إدارة المصارف والمؤسسات المالية، بحصولهم على رواتب ومكافآت بلغت ملايين الدولارات بظاهر تنشيط القروض وتحقيق أرقام للتوظيف خاصة القروض العقارية دون البحث عن جودة العميل وقدرته على السداد ، ثم ما لبث أن تعثر عملاء هذه القروض وانكشف زيف الإدارة وجشعها، وحصولها على مكافآت عن أرباح وهمية ، أودت في نهاية المطاف إلى فقدان الثقة وانفجار الأزمة المالية العالمية .

فعلى سبيل المثال بلغت مرتبات ومكافآت رئيس مجلس إدارة بنك "ليمان براذرز" الأمريكي - الذي ارتبط إعلان إفلاسه في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ بانفجار الأزمة المالية العالمية - (٤٨٦) مليون دولار عن عام ٢٠٠٧م[٢١].

ومن السهل جداً الإحساس بالمؤامرة عند التحدث عن كارتل الصفوة الثرية وبنوك وول استريت المسببة والمستفيدة من الكارثة، وسواء أكان ذلك الأمر صدفة أم بفعل فاعل فإن النتائج ذات قيمة كبيرة لتلك الجهات وخاصة عندما نعلم بأن جولدمان ساش Goldman Sachs قد دفعت مكافآت متوسطها يقرب نصف مليون جنيه إسترليني للموظف الواحد ليس في عام

٢١- انظر، موقع قناة البغدادية الفضائية www.baghdadch.tv/article.php?id=١٤٨&print=١

٢٠٠٧م إنما في عام ٢٠٠٩م[٢٢].

وقد كان هذا الجشع محل انتقاد من الكثيرين ، فقد هاجم وزير المالية الألماني (بير شتاينبروك) ما وصفه بحملة انجلوساكسونية لتحقيق أرباح كبيرة ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات. وأضاف قائلا : "العاملون في البنوك الاستثمارية والساسة في نيويورك وواشنطن ولندن لم يكونوا مستعدين للتخلي عن كل هذا " وطالب الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) بوضع قيود على الرواتب والمكافآت التي يحصل عليها مديرو البنوك والمؤسسات المالية[٢٣].

وقال وزير المالية السويسري (هانس رودولف ميرتس) : "إن على البنوك السويسرية أن تضع نظاما جديدا للأُجور نظرا لأن الفكرة الأساسية لصرف المكافآت أصبحت "منحرفة جزئيا"[٢٤].

وقد وضعت خطة الإنقاذ الأمريكية ضوابط لتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم ،وعملت على تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة على البنوك والمؤسسات والأسواق المالية.

والإسلام كان سباقا للوقاية من هذا الانحراف، حيث يدعو إلى التحري والتدقيق عند اختيار القائمين على أمر المال سواء عند جمعه أو إنفاقه أو استثماره أو إدارته، من خلال اختيار الأقوياء على العمل، الأمناء على المال، وهما صفتان لازمتان لتحقيق الرشادة في إدارة الأموال ، قال تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [٢٥]، وقال تعالى: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [٢٦] .

٥- لكل أمة أجل :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن تصدع النظام الرأسمالي، وعن انتقاص لهيمنة أمريكا، وقرب أفول نجم القطب الواحد. وهذا ما يقبله العقل ويقره الشرع . فالعقل يؤكد أنه ليس بعيدا أن يتصدع الاقتصاد الأمريكي وتنتهي الإمبراطورية العظمى ذات القطب الواحد كما حدث لبريطانيا من قبل. وهذا ما شهد به الغربيون أنفسهم وقد ذكر المؤرخ الكندي المشهور (بول كنيدي) - منذ عشرين عاما –أن : "الولايات المتحدة ستبدأ في الانهيار الإمبراطوري في نهاية العقد الأول من

٢٢- Toby Birch,Op, Cit, P٢٦.

٢٣- انظر موقع صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد ٥٤٦٥ ، السبت ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨م
http://www.aleqt.com/٢٠٠٨/٠٩/٢٧/article_١٥٦٤٢٧.html

٢٤- انظر المرجع السابق، http://www.aleqt.com/٢٠٠٨/١١/٠٩/article_١٦٢٦٥٢.html

٢٥- القصص / ٢٦.

٢٦- يوسف / ٥٥.

القرن الحادي والعشرين"[٢٧].

وألقت ألمانيا باللوم على الولايات المتحدة في حدوث الأزمة المالية العالمية باندفاعها الأعمى وراء أرباح أكبر وقالت إنه سيتعين على واشنطن قبول قدر أكبر من القواعد المنظمة لعمل السوق وخسارة مكانتها كقوة مالية عظمى. وصرح وزير المالية الألماني (بير شتاينبروك) أن : "الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي، وسيصبح النظام المالي العالمي متعدد القطبية بشكل أكبر"[٢٨].

وطالب الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيديف) بإقامة نظام اقتصادي مالي جديد أكثر عدلا يقوم على عدد الأقطاب، وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة، معتبرا أن ما سماه عهد الهيمنة الاقتصادية الأميركية قد ولّى. وقال : "عهد هيمنة اقتصاد واحد وعملة واحدة ولّى بدون رجعة"[٢٩]. وتوقع الرئيس الأميركي الأسبق (بل كلينتون) أن يتجه العالم نحو نظام متعدد القطبية في الاقتصاد[٣٠]. ووجه الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) انتقادات حادة إلى النظام الرأسمالي العالمي ، وطالب بإعادة بناء النظام المالي والنقدي العالمي من جذوره[٣١].

أما ما يؤيده الشرع فمن سنن الله الكونية أن الأيام دول ، ولكل أمة اجل ، وأن عاقبة الطغيان الزوال قال تعالى :﴿الَّذِين طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِم رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [٣٢] ، وقال تعالى :﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[٣٣].

٦- العض بالنواجذ على المنهج الاقتصادي الرباني وحسن تسويقه رحمة بالعالمين :

النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الاستثمار الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية ولا يفصل

٢٧- انظر موقع الجزيرة نت، ttp://www.aljazeera.net/NR/exeres/B٥B٤٣٦٧١-١٢٠٧-٤٤٤٤-B٨٦٤- AFA٥٩٦ ٧CDCE٤

٢٨- انظر ، صحيفة العرب القطرية ، العدد ٧٤١١، الجمعة ٢٩/٩/٢٠٠٨م.
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=٥٧١٥٤&issueNo=٢٧٦&secId=١٧

٢٩- انظر، موقع الجزيرة نت ، www.aljazeera.net/.../٩٤٤٩٣٩١F-٧B٧٩-٤C٤٥-A٣F٣-AEAFE٤٢٥٢٤A٣.htm

٣٠- انظر،المرجع السابق،-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٧٩A١E٩٤٦-٨٦B٩-٤٢٩٣-AF١٣
CC٠٣AFA٥F٤١٢.htm

٣١- انظر، المرجع السابق ، www.aljazeera.net/NR/exeres/٧F٦٠CAF٦-٨٧٧B-٤٧٦B-AF٢٩-E٣A٣E٤D١DFD١.htm
- ١-١٠-٢٠٠٩ - k٥٧

٣٢- الفجر/ ١١-١٤.

٣٣- الأعراف/٣٤ .

بينه وبين الاستثمار المالي، فكل تيار مالي لابد أن يقابله تيار سلعي في ربط محكم. وهو ينظر للفرد والجماعة معا ، فيحترم الملكية الفردية ولا يكبتها - كما في النظام الاشتراكي- ، ويؤهلها لتنمو في حضن القيم الإيمانية والأخلاقية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه النظام الرأسمالي، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعوية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية ، ففي الحديث "المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار"[٣٤].

وقد كشفت الأزمة المالية عن تشوق الغرب للاقتصاد الإسلامي للخلاص من الأزمة المالية ، ولعل ما صدر عن الفاتيكان بهذا الشأن هو خير دليل على ذلك ، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم "أوسيرفاتور رومانو" في عدد ٦ مارس ٢٠٠٩م أنه "قد تقوم التعليمات الأخلاقية، التي ترتكز عليها المالية الإسلامية، بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلا على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية[٣٥].

ومن قبل دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم؛ ففي افتتاحية لمجلة Challenges الفرنسية - في ١١ سبتمبر ٢٠٠٨م - كتب رئيس تحريرها Vincent Beaufils موضوعاً بعنوان (البابا أو القرآن) تساءل فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ وقال: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود"[٣٦].

كما طالب Roland Laskine رئيس تحرير صحيفة Le Journal des fienance الفرنسية في مقال له - في افتتاحية الصحيفة في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨م بعنوان: (هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟) - بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد

٣٤- القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون ناشر، ج٢، ص٨٦٢.

٣٥- انظر صحيفة الاقتصادية السعودية ، العدد ٥٦٢٦ ، السبت ٧ مارس ٢٠٠٩م، http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٣/٠٧ .

٣٦-انظر ،http://www.challenges.fr/magazine/٠١٣٥-٠١٦٢٠٣/le_pape_ou_le_coran.html

لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة[٣٧].

لقد فتحت الأزمة المالية العالمية المجال أمام البديل الإسلامي ليتبوأ مكانه الصحيح في الاقتصاد العالمي. وهى في حقيقتها لا تخلو من فرص إيجابية تحتاج لاستثمارها من قبلنا -نحن المسلمون- فقد دفعت هذه الأزمة الغرب بقيادة أمريكا إلى إجراء حركات تصحيحية لنظامها الرأسمالي من ناحية فلسفته وأدواته التطبيقية. وهى تُعدّ فرصة تاريخية لنكون إيجابيين وعمليين بتسويق بضاعتنا الربانية ممثلة في المنهج الاقتصادي الإسلامي كمنظومة عصرية متكاملة تلبي احتياجات البشرية في اقتصادياتها وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان والثقة ، سواء من خلال العمل على أن يشارك الاقتصاد الإسلامي بفعالية في تصحيح الرأسمالية الغربية واستخدام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وشبكة الانترنت ونحوها في تقديم الفكر الاقتصادي الإسلامي بصورة واقعية تطبيقية ، أو من خلال العمل على أن يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الأنظمة الاقتصادية العالمية ، أو من خلال وضع مشروع اقتصادي إسلامي بصياغة منظومة اقتصادية إسلامية شاملة ومتكاملة قابلة للتطبيق تربط بين فقه النص وواقع العصر ولو على المستويين المتوسط والطويل ، لعلنا نصل في المستقبل إلى أن يكون الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي العالمي رحمة بالعالمين.

كما أن هذه الأزمة فرصة للعرب والمسلمين للتوحد حول منهج الاقتصاد الإسلامي، واستيعاب دروس تلك الأزمة وتحدياتها وعدم ترك باب من أبواب أسبابها إلا وأغلقوه، لتجنب ويلاتها وغلق السبل أمام انتقال عدواها. وهى فرصة لضبط نفقاتهم والاستغناء عن الاستهلاك التبذيري والترفي ، والاعتماد على ذاتهم في تلبية حاجاتهم، واستثمار أموالهم داخل بلادهم.

كما أنها فرصة للتأكيد على قيمة الاستخلاف في المال باكتسابه من حلال، وإنفاقه في حلال، وأداء ما افترض الله فيه من زكاة تطهيرا للمال وصاحبه، وحقا لمستحقيه، وما في ذلك من سد الحاجات ، وتحفيز الطلب الفعال ، ودفع عجلة الاقتصاد نحو الرواج.

كما أنها فرصة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الملتزمة بالعض على المنهج الإسلامي بالنواجد ، وفرصة لغيرها من المصارف والمؤسسات المالية غير الملتزمة خاصة الذين يتفنون في التحايل التمويلي ويبحثون عن الأسماء لا المسميات ببيان حقيقة وويلات مخالفة شرع الرحمن،

٣٧- انظر ، http://blog.jdf.com/jdf-laskine/٢٠٠٨/٠٩/wall-street-mur-pour-adopter-l.html

وهى فرصة لمن أباح سعر الفائدة من العلماء بأن يحكموا ضمائرهم وعقولهم وواقعهم وقبل كـــل ذلك شرع ربهم ليعودا إلى صوابهم.

إن من نعم الله تعالى أنه حرم في شريعته الخالدة سعر الفائدة باعتباره الربا المحرم ، والتوريق باعتباره بيعا للدين بالدين. والمقامرة باعتبارها من حبائل الشيطان ، ومن سار على غير نهج تلك الشريعة حلت به المصائب من جميع الجوانب ، فتلك الاقتصاديات تتخبط كالذي يتخبطه الشيطان من المس ، والإسلام حمى بشريعته البشرية من أن تتردى وتشقى بمعصيته ، وذلك بأن وضع لها حصونا تحميها وقلاعا تدرأ عنها ممثلة في أوامره ونواهيه، ومن أعظم هذه القلاع النهى عن الربا الذي هو آفة العصر ومصيره إلى المحق، والنهي عن بيع الدين بالدين والمقامرة التي تغلق الباب بإحكام على انحرافات الهندسة المالية باسم التوريق والمشتقات ، ومن ثم فهي قلاع حامية من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي ، ويشيع أكل أموال الناس بالباطل.

المبحث الثاني

الرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة

في ظل الأزمة المالية العالمية

من خلال مؤسسات الزكاة - في واقعنا المعاصر - تجاوزت الزكاة النطاق الفردي إلى النطاق العام الجماعي ، وقد اتخذت مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية أشكال عدة منها ما هو حكومي كمؤسسة الزكاة بالكويت والتي تتميز بالاستقلالية المالية والإدارية ، أو شبه حكومي كبنك ناصر الاجتماعي بمصر، أو أهلي كالجمعيات الخيرية الأهلية المنتشرة في ربوع العالم الإسلامي.

ونظرا لقيام تلك المؤسسات على جمع الموارد الزكوية واستخدامها في مصارفها الشرعية فإن أي تأثر في تلك الموارد أو الاستخدامات سوف يؤثر على مؤسسات الزكاة، وهو ما يمثل أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه تلك المؤسسات في ظل الأزمات المالية، وما قد يترتب على ذلك من عدم قدرتها على الوفاء بمسئوليتها تجاه مستحقي الزكاة في مجتمعاتها.

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لتلقي بأثرها الذي لم يقتصر على البلد التي تفجرت فيه وهي الولايات المتحدة الأمريكية. بل امتدت لدول العالم في ظل كون الأسواق العالمية قرية متناهية الصغر، وإن اختلفت درجة تأثيرها من دولة لأخرى وفقا لارتباطها بأسباب الأزمة، ولم تقتصر تلك الآثار على الاقتصاد المالي بل انتقلت أيضا إلى الاقتصاد العيني، وامتد تأثيرها إلى عقر مؤسسات العملي الخيري وفي مقدمتها مؤسسات الزكاة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع من حيث جمع الأموال وإنفاقها، ولا زالت آثار الأزمة تترى.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنه من المحتمل أن يتباطأ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مسجلا ٢,٦ في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدل ٥,٧ % في عام ٢٠٠٨ ثم يعاود الانتعاش صعودا إلى ٣,٦ % في عام ٢٠١٠ ، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط ففي ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة اهتمام المستثمرين بالمنطقة حققت هذه البلدان نموا سنويا بمعدل ٦ % سنويا بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ غير أن التنبؤات تشير إلى بلوغ هذا المعدل ٢,٣ % في عام ٢٠٠٩ هبوطا من ٥,٤ % في عام ٢٠٠٨ تحت تأثير انخفاض الطلب العالمي على النفط. ومن المتوقع أن يسفر انخفاض أسعار النفط وارتفاع الانفاق الحكومي عن تحول في مركز الحساب

الجاري لدى البلدان المصدرة للنفط ليسجل عجزا مقداره ١٠ مليار دولار أمريكي تقريبا في عام ٢٠٠٩ بعد أن سجل فائضا مقداره ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨[٣٨].

وفي تقرير آخر لصندوق النقد الدولي أفاد أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي - الإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين - الغنية بالنفط سيتراجع إلى ٠,٧% في ٢٠٠٩ هبوطا من ٦,٤% في العام ٢٠٠٨، ولكنه سينتعش لينمو بنسبة ٥,٢% في ٢٠١٠ مع إرتفاع عائدات النفط. وأشار التقرير الى أن فوائض ميزانيات الدول الخليجية ستشكل نحو ٥,٣% من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة مع نسبة٢٧% خلال العام ٢٠٠٨. ومع انتعاش أسعار النفط، يتوقع أن ترتفع هذه الفوائض لتشكل أكثر من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة خلال العام ٢٠١٠. وذكر التقرير أن نمو الناتج المحلي الحقيقي للدول الخليجية سيتراجع عن نسبة ٦,٤% المتحققة في في العام ٢٠٠٨ ، وأن احتياطيات المنطقة الضخمة التي تراكمت على مدى ست سنوات من الطفرة النفطية، أنقذتها من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أدخلت بعضا من أكبر اقتصاديات العالم في الركود، وأن استخدام الدول الخليجية الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية للإنفاق من قبل الدول المصدرة للنفط ساهم في التخفيف من التداعيات على اقتصاداتها وتوليد آثار غير مباشرة إيجابية لجيرانهم[٣٩].

وتوقع رئيس صندوق النقد الدولي (دومينيك ستراوس كان) في تصريحات له - قبيل نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٩ - أن يبدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش أواخر العام ٢٠٠٩ بدلاً من النصف الأول من ٢٠١٠ حسب مؤشرات الصندوق الراهنة. وأوضح أن الانتعاش قد يبدأ قبل النصف الأول من عام ٢٠١٠ في أواخر ٢٠٠٩. وأضاف أن أحدث توقعات الصندوق تظهر أن النمو العالمي قد يبلغ ٣% في العام المقبل بعد انكماش بنسبة ١% في ٢٠٠٩[٤٠].

لقد نتج عن الأزمة المالية خسائر فادحة للمؤسسات والأفراد ، وقد قدر رئيس صندوق النقد الدولي (دومينيك ستراوس كان) الخسائر الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بنحو ٣,٤ تريليون دولار[٤١]، كما تشير التقديرات إلى أن الدول النامية خسرت ٧٥٠ مليار دولار من جراء الأزمة المالية العالمية، منها ٥٠ مليار دولار في غرب أفريقيا فقط، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات

٣٨- انظر ، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، ١٠ مايو ٢٠٠٩م. www.imf.org/imfsurvey.

٣٩- انظر ، المرجع السابق، نشرة ١١ أكتوبر ٢٠٠٩م.www.imf.org/imfsurvey.

٤٠- جاء ذلك في تصريحاته بالعاصمة النرويجية أوسلو في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٩م ، انظر، موقع الأسواق العربية http://www.alaswaq.net/articles/٢٠٠٩/١٠/٢٣/٢٩١٦٣.html

٤١- انظر، المرجع السابق http://www.alaswaq.net/articles/٢٠٠٩/١٠/٢٣/٢٩١٦٣.html

خاصة الصادرات البترولية والسلعية وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاعي السياحة والعقارات[٤٢]. وقدرت جامعة الدول العربية خسائر الدول العربية من جراء الأزمة المالية العالمية بنحو ٢,٥ تريليون دولار[٤٣].

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انتشار عدوى الإفلاس وتنامي البطالة وفقدان عشرات الآلاف من وظائفهم. وقد حذر رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) مع بداية الأزمة من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم. وأضاف قائلا : "إن أزمة البطالة ستزيد من تفاقم أزمتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من دول العالم"[٤٤].

كما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي (دومينيك ستراوس كان) – بعد نحو عام من انفجار الأزمة المالية - بأن : "الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من أسوأ أزمة مالية واقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكن التعافي سيكون بطيئا ، وأن تحسن أوضاع البطالة لا يزال محفوفا بالمخاطر ومن الممكن أن يستمر ارتفاع البطالة في عام ٢٠١٠"[٤٥].

والأزمة المالية إذا كانت في الأساس أزمة أغنياء حيث طالت المستثمرين والمدخرين. لكنها في الوقت نفسه زادت من معاناة الفقراء. فسداد مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ الصناعة المالية العالمية لا شك يقلل من المساعدات الإنسانية ويعوق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض وإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين خاصة إذا ترتب على الأزمة ارتفاع أسعار الغذاء. كما أن زيادة البطالة فضلا عن التراجع في الأجور من جراء الأزمة المالية العالمية يؤدى إلى ارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، مما يلقي بمزيد من الأعباء على ميزانيات الدول ومؤسسات العمل الخيري، ويوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة، ويزيد من القلاقل الاجتماعية.

٤٢- جاء ذلك في تصريحات وزير المالية المصري الدكتور يوسف بطرس غالي الذي يشغل منصب رئيس لجنة السياسات النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي خلال مشاركته في أعمال قمة مجموعة العشرين التي باشرت أعمالها في مدينة "بيتسبرج" بالولايات المتحدة الأمريكية (٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩م) ، انظر، موقع الأسواق العربية.http://www.alaswaq.net/articles/٢٠٠٩/٠٩/٢٤/٢٨١٨٦.html

٤٣- انظر ، موقع شبكة الأخبار العربية، http://www.anntv.tv/Article٣Des.asp?Id=١٣٠

٤٤-انظر، موقع الجزيرة نتhttp://www.aljazeera.net/NR/exeres/D٧C٦١٩D-٤B٣C-٤A٩٦-BDAE-٠٧B٤٣FCB٣٣٨E.htm

٤٥- انظر، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، ٥ سبتمبر ٢٠٠٩م.www.imf.org/imfsurvey

وقد حذر معهد واشنطن لأبحاث السياسات الغذائية من زيادة كبيرة في عدد الذين يعانون من الجوع حيث وصل عدهم في العالم نحو مليار إنسان يعيش معظمهم في آسيا وأفريقيا ، وتوقع ازدياد أعداد الفقراء في الدول النامية على خلفية الأزمة المالية[٤٦].

واعتبر وزير الزراعة الفنزويلي (علي رودريجيز) أن الأزمة المالية العالمية جريمة ضد الإنسانية لأن عواقبها ستؤدي إلى تفاقم الفقر[٤٧].

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بأن : "الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا"[٤٨]. كما صرح أمام قمة مجموعة الثماني بإيطاليا في يوليو ٢٠٠٩ بأن : "عدد الفقراء عالميا تجاوز المليار شخص"[٤٩].

وجاء في دراسة للبنك الدولي – بمناسبة اجتماع مجموعة العشرين في مدينة بيتسبرج بالولايات المتحدة الأمريكية يومي ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩- أن ٨٩ مليون شخص آخر سيعيشون أوضاع الفقر المدقع على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم بحلول نهاية العام ٢٠١٠، وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية الحالية. كما أدى الركود العالمي إلى تعريض ١١,٦ مليار دولار أمريكي من الإنفاق الأساسي للمخاطر في أشد البلدان ضعفاً وتعرّضاً للمعاناة في مجالات مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية، والحماية الاجتماعية. وقال رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) : "الفقراء والأكثر ضعفاً وتعرضاً للمعاناة هم المعرّضون لأكبر مخاطر الصدمات الاقتصادية ، فالأسر تقع في براثن الفقر، والأوضاع الصحية في تدهور، ومعدلات المواظبة على الدوام في المدارس آخذة في الهبوط، كما أن إحراز التقدم في المجالات الأخرى الحاسمة الأهمية إما توقف أو شهد عكس مساره. وقد تكون أشد البلدان فقراً غير ممثّلة كما يجب في مجموعة العشرين، ولكن لا يمكننا تجاهل الأثر الطويل الأمد الناجم عن هبوط الاقتصاد العالمي على الرعاية الصحية والتعليم بالنسبة لشعوب تلك البلدان"[٥٠].

---

٤٦ - انظر، موقع مؤسسة دويتشه فيله الألماني، http://www.dw-world.de/dw/article/٠,,٣٧١٨٧٥٢,٠٠٠.html

٤٧ - انظر، موقع محيط http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=١٨٢٣٨٥&pg=٢

٤٨ - انظر، موقع إنسان أون لاين http://www.insanonline.net/news_details_world.php?id=٨٦١٣

٤٩ - انظر، شبكة النبأ المعلوماتية http://www.annabaa.org/nbanews/٧١/٩١٠.htm

٥٠ -انظر ، موقع البنك الدولي ، بيان صحفي رقم:٢٠١٠/٦٤/EXC، ١٦ سبتمبر٢٠٠٩

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/٠,,contentMDK:٢٢٣١٧٧١٥~pagePK:٦٤٢٥٧٠٤٣~piPK:٤٣٧٣٧٦~theSitePK:١٠٥٢٢٩٩,٠٠.html

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية بالفعل في زيادة أعداد الفقراء ليس في الدول الفقيرة أو الأشد فقرا فحسب بل حتى في الولايات المتحدة نفسها ، حيث فقد أكثر من مليون أمريكي منازلهم المرهونة من جراء أزمة الرهن العقاري[٥١] وأصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين. كما أدت تلك الأزمة إلى الاستغناء عن ألاف العاملين مما زاد من معدلات الفقر. كما افتقر العديد من المتعاملين في البورصات نتيجة للخسائر التي تكبدوها من جراء الاستثمار والمضاربة في تلك البورصات.

وساد العديد إلى جانب هذا الفقر المادي فقر معنوي من حالات خوف وقلق وتخبط وارتباك وأمراض نفسية أودت بالبعض إلى الانتحار. وقد أعربت منظمة الصحة العالمية عن خشيتها من أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع حالات الاكتئاب والانتحار والمشكلات النفسية[٥٢]. وقد توالت بالفعل حالات الانتحار تأثرا بالأزمة. ففي الولايات المتحدة انتحر موظف في الخامسة والأربعين في لوس انجلوس بعد أن قتل خمسة من أفراد عائلته تاركا رسالة يؤكد فيها أن الأزمة المالية هي التي دفعته إلى ذلك. كما حاولت امرأة في التسعين من عمرها الانتحار في أوهايو بعد أن تلقت أمرا بإخلاء منزلها. وانتقلت عدوى الانتحار- للأسف الشديد- للدول العربية والإسلامية ، فقد انتحر تاجرا مصريا بعد أن فقد مدخراته التي استثمرها في البورصة المصرية التي شهدت هبوطا نتيجة الأزمة المالية العالمية[٥٣] .

ويصف بعض قضاة دولة الإمارات العربية المتحدة - المرتبطين بالبحث في الكثير من القضايا الأسرية الناتجة عن المشكلات المادية والاجتماعية نتيجة الأزمة المالية وغيرها- بعضا من نتائج تلك الأزمة ، بالقول : إن نسبة الطلاق في الأسرة العربية تزايدت سبعة أمثال مقارنة بالعام الماضي في دبي ، وزادت البطالة بنسبة تجاوزت ١٧% ، وقامت كثير من الأسر العربية والآسيوية بتسفير أسرهم . وبالنسبة للأسرة المواطنة انخفض الدخل الى ٢٣,٨٧٠ دولار في العام ، حيث كان ٢٤,٤١٥ دولار. وهناك اختلال بدأ في الظهور في البنية الأساسية للأسر من الناحية المادية التي أثرت على البنية الاجتماعية، وحدث خلل واضح في الأسرة ، وقضايا الطلاق المرفوعة أمام المحكمة كثيرة ، ويكفي القول أن هذه القضايا في إحدى محاكم الدولة ارتفعت من ألف قضية قبل الأزمة المالية إلى ٤٠٦٢ قضية في العام ٢٠٠٩ ، وهو رقم يبرهن على حجم القضية وخطورتها

٥١- انظر موقع وزارة الإعلام الكويتية، ٦١١١٠/http://www.news.gov.kw/a/

٥٢-انظر شبكة النبأ المعلوماتية، http://www.annabaa.org/nbanews/٧١/٩٦١.htm

٥٣-انظر موقع مجلة الأهرام العربي، السبت ١٥ / ١١ / ٢٠٠٨م http://arabi.ahram.org.eg/arabi/Ahram/٢٠٠٨/١١/١٥/INVS٢.HTM

على الأسرة المواطنة. وأغلقت كثير من الشركات والمحال التجارية أبوابها ، وهربت كثير من العمالة من السوق المحلي بسبب تقاعس أرباب العمل عن دفع ما عليها للعمال ، وكثرت البلاغات ضد أصحاب العمل من البنوك والعمال، وانخفضت قيمة القروض التي منحتها البنوك بنسبة ٦٦% عن العام السابق للأزمة ، فقد كانت قبل الأزمة ١٤٨ مليار درهم وصلت بعد الأزمة ٦٩٤ مليون درهم. وكان في الإمارات ما يزيد على ٦٠ ألف مليونير انخفض هذا العدد كثيرا وبشكل ملحوظ ، وكان ٤٣% من الأسر المواطنة يعتمدون على الاستثمار التراكمي حيث يدخل ما نسبته ١٥ إلى ٢٠% من الراتب الشهري في هذا الاستثمار التراكمي وقامت ٧٧% من هذه الأسر بسحب أموالها بسبب الخسائر التي تكبدوها. وهناك إحدى الجمعيات الخيرية كانت تنظم مهرجان العطش يتم فيه جمع أموال الزكاة لصالح الفقراء، هذا العام اعتذر ٤٣ رجل أعمال عن دفع الزكاة لعدم وجود أموال كافية وبهذا قلت الأموال المحصلة كزكاة هذا العام ١٧ ضعف الأموال التي كانت قد جمعت المهرجان السابق[٥٤].

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع معدلات النمو ، نتيجة لانخفاض الناتج المحلى الإجمالي ، وهو ما أدى إلى حالات من الركود تحول بعضها إلى الكساد. ومن المتعارف عليه أنه في حالة زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الرواج يقل عدد المحتاجين ، حيث ينعكس النمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر على دخل الأفراد والمؤسسات ، وييسر من جمع أموال الخيرات، بينما يصعب ذلك في حالات الركود والكساد. فموارد العمل الخيري تزداد مع زيادة النمو الاقتصادي في حالة الرواج، وفي الوقت نفسه فإن استخدامات أموال العمل الخيري تزداد مع انخفاض النمو الاقتصادي ووقوع الاقتصاد في براثن الركود والكساد.

وهذا أمر طبيعي فمؤسسات الزكاة والعمل الخيري تعتمد أساسا على ثروات الأفراد والمؤسسات كمصدر لتمويل أعمالها وبرواج أعمالهم تزداد ثرواتهم ودخولهم ومن ثم يزدهر العمل الخيري والعكس صحيح ، فركود وكساد أعمالهم يؤثر سلبا على ثرواتهم ، وبالتالي يؤثر سلبا على حصيلة مؤسسات الزكاة .

وإذا سلمنا بأن خسائر الدول العربية من الأزمة المالية العالمية ٢,٥ تريليون دولار وفقا لتقديرات جامعة الدول العربية ، فهذا يعنى انخفاض في إيرادات الزكاة بأكثر من ٦٢ مليار دولار ، وهو ما يؤثر على الجانب التمويلي لمؤسسات الزكاة ، ومن ثم المستفيدين منها.

٥٤- انظر ، موقع صحيفة الخليج الإماراتية، الثلاثاء ، ١/٩/٢٠٠٩م -http://www.alkhaleej.ae/portal/٨e٤٠d٥d٢-٦d٩٩-٤٠١٥-b٣٢d-d١٣٩ca٠dfa١c.aspx

وبالنظر إلى إجمالي إيرادات بيت الزكاة الكويتي خلال الفترة من ٢٠٠٩/١/١ (الموافق ٤ /١/ ١٤٣٠هـ) حتى ٢٠٠٩/٩/٢ (الموافق ١٤٣٠/٩/١٢هـ) تبين أنها بلغت ٦,٧ مليون دينار كويتي بانخفاض قدره ١,٧ مليون دينار كويتي ، بنسبة انخفاض أكثر من ٢٥% مقارنة بالمدة من ٢٠٠٩/١/١ (الموافق ١٤٣٠/١/٤هـ) حتى ٢٠٠٩/٩/١٢ (الموافق ١٤٣٠/٩/١٢هـ) من العام ٢٠٠٨م[٥٥].

وهذا الانخفاض طبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات ، فضلا عن انخفاض إيرادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وفي الوقت نفسه فإن هذا الأمر عارض وليس مستديم ، والأزمات ليست بدعا بل هي أمر وارد ، ومن قبل كانت أزمة عزيز مصر التي خطط ونفذ لحلها الحفيظ لما استودع، العليم بمواطن الحل ، نبي الله يوسف – عليه السلام- ، كما خرجت الأمة الإسلامية من أزمة المجاعة في عام الرمادة بفضل السياسة المالية الحكيمة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إن الأزمة المالية العالمية فرصة سانحة لمؤسسات الزكاة والعمل الخيري لإعادة تقييم سياساتها ، وإدارة مخاطرها ، وتعزيز التخطيط لاستراتيجيات طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة للتمويل بدلا من الاعتماد على المصادر الآنية والقصيرة الأجل، وترشيد المصروفات، مع تعزيز المورد البشري الكفء الأمين.

والأزمة المالية فرصة للبحث عن شرائح جديدة لتمويل العمل الخيري من خلال التركيز على الأفراد عن طريق برامج الاستقطاع الشهري الميسر ، مع تفعيل الوقف الخيري ، وتنويع الوعاء ، وزيادة أعداده ، حتى لو بمبالغ ضئيلة خاصة في أوقات الرخاء.

كما أن الأزمة المالية فرصة لمواساة ومتابعة من عجز عن دفع زكاته بل وتفعيل سهم الغارمين، فمن عرف طريقه لدفع الزكاة أحق أن تراعيه مؤسسات الزكاة حال غرمه ، وأن يحس بقيمة الضمان الاجتماعي الرباني.

كما أن الأزمة المالية فرصة لمد جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة والعمل الخيري من خلال زيادة الدعم الحكومي للعمل الخيري، وهي أحد الآليات التي تزيد الإنفاق الخاص مما ينعكس إيجابا أيضا على الطلب الكلي. ولعل في تطبيق زكاة الركاز على النفط

٥٥- تلك البيانات حصل عليها الباحث من خلال التواصل مع بيت الزكاة بالكويت.

والغاز ملاذا يحقق الأمن المادي والمعنوي والقضاء على الثالوث المدمر في بـــلاد الإســـلام الفقـــر والمرض والجهل قضاء مبرما.

وأخيرا فإن تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من الأزمة المالية العالمية ، ولكن التعافي سيكون بطيئا ، مع توقعه زيادة نسبة البطالة تعكس حقيقة أن نهاية الأزمة لم تقترب بعد ، خاصة وأن البطالة في أصلها أزمة ، وهي سلاح فتـــاك لا يبقـــي ولا يذر. وإن كانت تلك التصريحات تمثل جانبا من جوانب الإعجاز الاقتصادي في الزكاة ، فـــرغم تأثر إيرادات الزكاة بالأزمة المالية إلا أنها خير وسيلة لتحفيز الاستثمار ، والخروج من نفق الركود والكساد ، وعلاج مشكلة البطالة من جذورها. فالزكاة تحفز الإنفاق وترفع من معدلات الطلـــب الكلي ، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى أداة إنتاجية لمستحقيها ، بتأهيلهم للعمـــل ، وتـــوفير الأصول الإنتاجية اللازمة لهم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في وعاء تحفيز الاســـتثمار، وتنميـــة الأصول الرأسمالية المنتجة في المجتمع.

خاتمـــة

وبعد فقد تناول هذا البحث دراسة لمفهوم الأزمة المالية العالمية ، والدروس المـــستفادة منـــها ، والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل هذه الأزمة. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولا / النتائج :

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

١- اشتعلت الأزمة المالية العالمية في السوق العقاري الأمريكي ، وانفجـــرت أساســـا بفعـــل المدمرات الثلاث : الربا ، والمقامرة ، وبيع الديون، وما ترتب على ذلك من وجود تبـــاين كبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أو الورقي.

٢- الأزمة المالية إن كانت تمثل تهديدا ، فإنه يمكن أن يولد من رحمها فرصـــا إذا تم إحـــسان استغلالها، وهي تجمع في طياتها دروسا وعبر.

٣- تتعدد الدروس المستفادة من الأزمة المالية ، فقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن الآتي :

٣/١- ثمرة التعامل بسعر الفائدة أو الربا من تخبط ، ومحق ، وحرب من الله ورسوله على المرابين.

٣/٢- ثمرة المقامرة التي هي من حبائل الشيطان، من مشتقات ، وبيع على المكـــشوف ، ومضاربات وهمية ، والتي أودت في نهاية المطاف إلى دمـــار الأفـــراد والمؤســـسات والاقتصاد.

٣/٣- ثمرة بيع الدين بالدين الذي يقوم على الغرر ، والذي جعل من الأصول هباء منثورا.

٣/٤- الانكسار والزوال عاقبة الطغيان ، فقد تصدع النظام الرأسمالي، وانتقصت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوشك نظام القطب الواحد على الزوال.

٣/٥- العض بالنواجذ على المنهج الرباني في الاقتصاد ، وحسن تسويقه رحمة بالعالمين.

٤- تجاوزت الزكاة النطاق الفردي إلى النطاق العام الجماعي ، من خلال مؤسسات الزكاة التي تلعب دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإسلامية .

٥- نظرا لقيام مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية واستخدامها في مصارفها الشرعية فإن أي تأثر في تلك الموارد أو الاستخدامات سوف يؤثر على مؤسسات الزكاة.

٦- يكشف الواقع أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع معدلات النمو نتيجة لانخفاض الناتج المحلى الإجمالي وهو ما أدى إلى حالات من الركود تحول بعضها إلى الكساد. وموارد العمل الخيري تزداد مع زيادة النمو الاقتصادي ، وفي الوقت نفسه فإن استخدامات أموال العمل الخيري تزداد مع انخفاض النمو الاقتصادي ، والوقوع في براثن الركود والكساد.

٧- مؤسسات الزكاة والعمل الخيري تعتمد أساسا على ثروات الأفراد والمؤسسات كمصدر لتمويل أعمالها ، وبرواج أعمالهم تزداد ثرواتهم ودخولهم ، ومن ثم يزدهر العمل الخيري والعكس صحيح ، فركود وكساد أعمالهم يؤثر سلبا على ثرواتهم ، وبالتالي يؤثر سلبا على حصيلة مؤسسات الزكاة .

٨- انخفاض حصيلة الزكاة طبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية العالمية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات ، فضلا عن انخفاض إيرادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الأمر عارض وليس مستديم .

٩- إذا كانت الأزمة المالية العالمية تمثل تهديدا ، فإنه يمكن لمؤسسات الزكاة والعمل الخيري إدارة مخاطرها ، والاستفادة من الفرص التي يمكن أن تولد من رحمها ، وفي مقدمة ذلك :

٩/١- إعادة تقييم سياساتها وتعزيز التخطيط لاستراتيجيات طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة للتمويل بدلا من الاعتماد على المصادر الآنية والقصيرة الأجل، وترشيد المصروفات، مع تعزيز المورد البشري الكفء الأمين.

٩/٢- البحث عن شرائح جديدة من خلال التركيز على الأفراد لتمويل العمل الخيري، عن طريق برامج الاستقطاع الشهري الميسر ، مع تفعيل الوقف الخيري ، وتنويع الوعاء ، وزيادة أعداده حتى لو بمبالغ ضئيلة خاصة في أوقات الرخاء.

٩/٣- مواساة ومتابعة من عجز عن دفع زكاته ، بل وتفعيل سهم الغارمين ، فمن عرف طريقه لدفع الزكاة أحق أن تراعيه مؤسسات الزكاة حال غرمه، وأن يحس بقيمة الضمان الاجتماعي الرباني.

٩/٤- مد جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة والعمل الخيري ، من خلال زيادة الدعم الحكومي للعمل الخيري، وهي أحد الآليات التي تزيد الإنفاق الخاص مما ينعكس إيجابا على الطلب الكلي.

١٠- أهمية تطبيق زكاة الركاز على النفط والغاز فهي ملاذا يحقق الأمن المادي والمعنوي ، ويقضي على الثالوث المدمر في بلاد الإسلام الفقر والمرض والجهل قضاء مبرما.

١١- تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من الأزمة المالية العالمية ، ولكن التعافي سيكون بطيئا ، مع توقعه زيادة نسبة البطالة تعكس حقيقة أن نهاية الأزمة لم تقترب بعد ، خاصة وأن البطالة في أصلها أزمة ، وهي سلاح فتاك لا يبقي ولا يذر. وإن كانت تلك التصريحات تمثل قيمة مضافة لقيم الإعجاز الاقتصادي للزكاة ، فرغم تأثر الزكاة بالأزمة المالية إلا أنها خير وسيلة لتحفيز الاستثمار والخروج من نفق الركود والكساد ، وعلاج مشكلة البطالة من جذورها. فالزكاة تحفز الإنفاق ، وترفع من معدلات الطلب الكلي ، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى أداة إنتاجية لمستحقيها، بتأهيلهم للعمل ، وتوفير الأصول الإنتاجية اللازمة لهم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في وعاء تحفيز الاستثمار، وتنمية الأصول الرأسمالية المنتجة في المجتمع.

ثانيا / التوصيات :

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات ، بما قد يسهم في تفعيل دور مؤسسات الزكاة والعمل الخيري في الوقت الحالي وفي المستقبل.

١- سيادة ثقافة العمل الخيري ، وتربية المجتمع على أهميته من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة لذلك بصورة مستمرة ،من مناهج تعليم وتلفاز ومذياع وانترنت ورسائل هواتف ومطبوعات... الخ.

٢- فتح منافذ جديدة للعمل الخيري من خلال تنويع مصادره وعدم اقتصاره فقط على الأغنياء أو رجال الأعمال ، فالاعتماد على القطاع الأوسع من المجتمع في تحصيل موارد العمل الخيري قد يكون أكثر وفرة من التركيز فقط على دائرة الأغنياء أو رجال الأعمال ، وهذا من شأنه أن يبني علاقات وثقة وهوية وثقافة وعائدا للعمل الخيري أحسن من البقاء في دائرة الأغنياء فقط، مع التركيز أيضا على دائرة الأغنياء.

٣- ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات العمل الخيري ، فالحسابات المكشوفة الدقيقة مهمة لإقناع الجميع، وقطع الطريق على مثيري الفتنة والدعاية السيئة عن العمل الخيري، ومن ثم الحيلولة دون ضربه، ووقايته من السموم .

٤- تفاعل مؤسسات العمل الخيري بصورة بناءة في علاقاتها الداخلية والخارجية، من خلال بناء بيئة ثقة محلية ودولية، مع التركيز على تقديم خدمات ومشروعات مشهورة معروفة ، وذات دور مهم في المجتمع ، يحس بقيمتها الممول والمستفيد.

٥- المبادرة إلى تغيير ذاتي بتحديث مؤسسات العمل الخيري لنفسها، أهدافاً، وتنظيماً، والاستفادة من المتغيرات المعرفية العالمية السريعة والمتلاحقة في شتى المجالات ، بتبني برامج عملية للتغيير الذاتي، وتأسيس نظام للبحث والدراسات والتطوير، واستكشاف المستقبل ، مع تحديد برنامج لأولويات العمل المستقبلي، والتغيير والتطوير والإبداع في الفكر والممارسة والسلوك ، من خلال الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

المراجـــع

أولا / المراجع العربية :

١- القرآن الكريم.

٢- الرازي : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المطبعـــة الأميريـــة، ، القاهرة،، بدون تاريخ نشر.

٣- العربي: عثمان محمد ، اتصالات الأزمة، مسح وتقييم للتطورات النظرية فيها، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، القاهرة، أبريل، ١٩٩٩م.

٤- العماري : عباس رشيد ، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمـــة والنـــشر، القاهرة، ١٩٩٣م.

٥- القزويني : محمد بن يزيد أبو عبد الله ، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد البـــاقي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ ناشر.

٦- الهواري : د.سيد ، الموجز في إدارة الأزمات، ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧- دوابه : د. أشرف محمد ، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة والنـــشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٨- ..... نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٩- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، القاهرة ، بدون تاريخ نشر.

ثانيا / المراجع الأجنبية :

١-Birch Toby, The Role of Derivatives in Creating the Financial Crisis, Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics, Jeddah, ٥-٦ September ١٤٣٠, ٢٦-٢٧ August ٢٠٠٩ .

٢- Grand Usuel Larousse, dictionnaire encyclopédique, Paris, Larousse, ١٩٩٧.

٣ -Manning Allan, Strategic Management of Crises in Small and Medium Business, thesis presented in partial fulfillment of the requirements of the Degree of Doctor of Business Administration, School of Management Faculty of Business and Law, Victoria University of Technology Melbourne, Australia,٢٠٠٤.

٤- Oxford university press, printed in china, ٢٠٠٦.

٥-Torre, Ignacio de la, The role of derivatives inthe credit crisis, Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics, Jeddah, ٥-٦ September ١٤٣٠, ٢٦-٢٧ August٢٠٠٩.

ثالثا : مواقع انترنت:

١- إنسان أون لاين.

http://www.insanonline.net/news_details_world.php?id=٨٦١٣

٢- الأسواق العربية.

http://www.alaswaq.net/articles/٢٠٠٩/٠٩/٢٤/٢٨١٨٦.html.

٣- البنك الدولي.

http://web.worldbank.org

٤-شبكة الأخبار العربية.

http://www.anntv.tv/Article٣Des.asp?Id=١٣٠

٥-شبكة النبأ المعلوماتية

http://www.annabaa.org/nbanews/٧١/٩١٠.htm

٦- صحيفة الاقتصادية السعودية.

http://www.aleqt.com/٢٠٠٨/٠٩/٢٧/article_١٥٦٤٢٧.html

٧-صحيفة الخليج الإماراتية.

http://www.alkhaleej.ae/portal/٨e٤٠d٥d٢-٦d٩٩-٤٠١٥-b٣٢d-d١٣٩ca٠dfa١c.aspx

٨- صحيفة العرب القطرية.

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=٥٧١٥٤&issueNo=٢٧٦&secId=١٧

٩- صحيفة لي جورنال دي فينانس الفرنسية.

http://blog.jdf.com/jdf-laskine/٢٠٠٨/٠٩/wall-street-mur-pour-adopter-l.html

١٠- صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد إلكترونية، (أعداد متفرقة)

/http://www.imf.org

١١- قناة البغدادية الفضائية.

www.baghdadch.tv/article.php?id=١٤٨&print=١

١٢- مجلة الأهرام العربي.

http://arabi.ahram.org.eg/arabi/Ahram/٢٠٠٨/١١/١٥/INVS٢.HTM

١٣- مجلة تشالنجز الفرنسية.

http://www.challenges.fr/magazine/٠١٣٥-٠١٦٢٠٣/le_pape_ou_le_coran.html

١٤- محيط .

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=١٨٢٣٨٥&pg=٢

١٥- مكتبة جامعة فيكتوريا الإسترالية.

/http://library.vu.edu.au

١٦- مؤسسة دويتشه فيله الألمانية.

http://www.dw-world.de/dw/article/٠,,٣٧١٨٧٥٢,٠٠.html

١٧- وزارة الإعلام الكويتية.

http://www.news.gov.kw/a/٦١١١٠

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢
مقدمة	٣
المبحث الأول : الأزمة المالية بين المفهوم والدروس	٥
مفهوم الأزمة المالية	٥
الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية	٦
المبحث الثاني : الرؤية المستقبلية لموئسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية	١٨
خاتمة :	٢٦
النتائج	٢٦
التوصيات	٢٨
المراجع	٣٠